Warith Scientific Journal

نشأت الدولة :جدلية علاقة الدولة بالاقتصاد والاتجاهات الجديدة لموائمة دور الدولة (رؤية معاصرة)

The state arose: the dialectic of the state's relationship with the economy and the new trends to harmonize the state's role (a contemporary vision)

أ.م .د علي جابر عبد الحسين
Ali Jaber Abdul Hussein
ali.jaber8888@mu.edu.iq
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics

أ.م مقداد جاسم عبد
Miqdad Jassim Abd
miqdad_jasim@mu.edu.iq
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics

أ.م.د رزاق ذياب شعيبث
Razak Diab Shuaibeth
Razzaq.thaeab@mu.edu.iq
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics

المستخلص:
عند الدخول في عمق التاريخ نجد هناك جدل كبير حول دور الدولة باختلاف الأدبيات والنظريات الاقتصادية منذ نشأت الدولة وحتى يومنا المعاصر حول دور الدولة الاقتصادي وحدودها ، فهناك من يرفض رفضا قاطعا أن يكون للدولة دور في العملية الانتاجية وان لا تتدخل في السوق ، وبين مؤيد للدور الدولة في العملية الانتاجية وأن تمتلك الدولة كل أدوات الإنتاج وان تتدخل في جميع مفاصل الاقتصاد .
غير أن الواقع العملي والتاريخ الفكري للاقتصاد ، لا سيما بعد التطور الكبير في مفهوم الدولة وتعقيداتها ومسؤوليتها في بداية القرن المنصرم ، وتواتر الازمات التي عصفت بالنظام الاقتصادي العامي ، لم ينجح الفكر الحر في اثبات عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولا الفكر اليساري الاشتراكي اثبت ناجعة دولتها المالكة لوسائل الانتاج والمتحكمة فيها ، ونتاج هذا الجدل أفرز العديد من الادوار للدولة في الاقتصاد ، وان هذه الادوار تتوائم مع الفكر الاقتصادي المطروح وشكل المشاكل والأزمات التي تصيب الاقتصادات العالمية .
الكلمات المفتاحية :نشات الدولة، دور الدولة ،النشاط الاقتصادي.

Abstract: When entering into the depth of history, we find there is a great debate about the role of the state according to the various economic literature and theories From the inception of the state until the present day about the state's economic role and its borders، There are those who categorically reject the state having a role in the production process and not interfering in the market, And between a supporter of the state's role in the production process, and that the state owns all the tools of production, and that it interferes in all aspects of the economy, However, the practical reality and intellectual history of economics, Especially after the great development in the concept of the state, its complexities and responsibilities at the beginning of the last century, And the frequency of crises that afflicted the global economic system, free thought did not succeed in proving the non-interference of the state in economic activity, nor did the left-socialist thought prove the effectiveness of its state that owns and controls the means of production. The result of this controversy resulted in many roles of the state in the economy, and that these roles are compatible with the proposed economic thought and the shape of the problems and crises that afflict global economies
Keywords: state activities, state role, economic activity.

1. المقدمة:

من خلال تتبع تاريخ نشأت وتدخل الدولة وعلاقتها مع الواقع الاقتصادي يتبين لنا أن دورها يتوائم مع الدوافع الأساسي هي خدمة الاقتصاد وحماية راس المال ، من خلال توفير العوامل الاساسية لإعادة الإنتاج أو من اجل عبور صعوبات ومشاكل تحقيق فائض القيمة أو بسبب عجز الاقتصاد بالقيام بدوره في عملية التراكم ذاتها.

ومن خلال ذلك نجد ان علاقة الدولة و دورها الاقتصادي لا يمكن ان يكون هناك انفصال تام بينهما ولا امتلاك تام، وفي زمن المعاصر اصبح دور الدولة في الاقتصاد اكثر تعقيدا ولا يمكن القبول بفكرة تراجع في دور الدولة الاقتصادي في ظل العولمة ، وإنما تم اعادة ضبط وتنظيم اكثر صرامة و توجيه لذلك الدور في ظل استمرارية الطابع التدخلي للدولة بسبب عواصف الازمات التي تغطي وجة المعمورة بالكامل بل هي مجرد وضع شكل جديد للدور الدولة وموائمة مع النظام الاقتصادي الجديد محل النظام والدور السابق للدولة .

2. منهجية البحث :

2-1 مشكلة البحث :

تأتي مشكلة البحث من خلال الدور المتقلب للدولة في النشاط الاقتصادي عبر تاريخ الفكر الاقتصادي الذي يوضح بوجود علاقة وثيقة بين النظام الاقتصادي ودور الدولة لحماية هذا النظام .

2-2 اهمية البحث:

فيً ظل هذا الجدل الفكري وانعكاساته العملًية فيً معظم الدول الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة ،فإن من الضروري ابراز طبيعة الدولة ودورها ووظائفها الاقتصادية ومدى العلاقة بين طبيعة دور الدولة والانظام الاقتصادي ومدى حدود تدخل الدولة وهل كان بفعل اقتصادي ام بفعل سياسي

2-3 هدف البحث:

يكمن هدف البحث هذا لمعرفة الدور النسب للدولة في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق اهداف التدخل او عدمة او نوعة .

2-4 فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (وجد علاقات مختلفة ومتوائمة بين نشأت الدولة ودورها الاقتصادي المتبع)

المبحث الأول:

3 -الدولة جدلية التشكل والتكوين:

تختلف وجهات النظر وتتعدد الاراء والأفكار والنظريات الخاصة بتحديد نشأت الدولة والوقت والكيفية وذلك تبعاً للظروف الزوايا التي ينظرون منها ،إذ ارتكزت تلك الافكار والنظريات وتنوعت على اسباب اقتصادية او السياسية وربما دينية او اجتماعية ، والدولة هي مجموعة من افراد يجمعهم مصير مشترك وينتمون لجماعة وطنية تنظم مظاهر الحياة والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

والدولة وجدت وتشكلت عبر عمق التاريخ من خلال وجود أرض يتوفر بها أسباب الحياة مثل الغذاء والماء وزراعة ومراعي وربما مناخ جيد وتكون هذه عوامل جذب ومغريات للناس للعيش فيها بصورة جماعية ،ونتيجة لعوامل الجذب هذه يبدأ الناس بالتزايد والتكاثر فتزداد الاجيال وفي هذا الحال فان الأسره التي يحكمها الأب تتحول الى عشيرة يحكمها شيخ العشيرة ، وتستمر عملية زيادة عدد الأفراد بأشكال مختلفة وينتج عن ذلك قرية ثم تتحول هذه القرية إلى مدينة ثم تتشكل الدولة التي تحكمها سلطة معينة من أبناء الشعب.

ان كلمة دولة عند ذكرها في القديم تعني او تدل على وجود مجتمع فيه طبقة تحكم وأخرى عليها ان تطيع ونلاحظ ان أفلاطون ربط نشأت الدولة بأمور اخلاقية واقتصادية وذلك في جمهوريته المثالية من خلال تقسم المجتمع الى عدة طبقات وتحكمها عوامل اخلاقية واقتصادية ،وتمتد جذور المجتمع الى مرحلة تقسم العمل الاجتماعي على اساس اختلاف المواهب الطبيعية للأفراد وكذلك الحاجات الانسانية المتعدد للإفراد اي ان تعدد المواهب ضمن اطار تقسيم العمل سيؤدي بضرورة الى وجود تجارة ومن ثم يكون هنالك ازدها وكل هذة العوامل تقود الى نشوء الدولة (Al-Shammari: 2012: 44)..

اما أرسطو في موضوعة الدولة ربطها بالفضيلة والسعادة لجميع الافراد داخل المدينة وإضافة إلى هذا قد ربط كل من نشأة الدولة والسياسة والاقتصاد بالأخلاق والفضيلة ولا يمكن أن تقوم دولة بدون أخلاق (Imam: 2002: 157) وتبنى ارسطو فكرة حكام النخبة التي وضحها في ما بعد باريتو على انها القوة الدافعة للتطور الاجتماعي وتقوم فلسفة الدولة عند ارسطو اساسا على السوسيولوجيا السياسية ولسوسيولوجيا الاقتصادية وبعض من الاقتصاد النقي (Al-Shammari: 2012: 50).

ومن ما سبق نرى ان الفلاسفة اليونانيين اكدوا ان نشأت الدولة هو نتاج التغير المثالي استنادا الى تعدد حاجات الافراد وعدم امكانية سدها انفرادي ، وقد اعتبروا ان الدولة هي الكل والإفراد جزء من الدولة وهي سابقة لهم من حيث الاهمية ولا يمكن للإفراد العيش دون وجود دولة وان من حق الدولة التدخل بشؤون الافراد والمجتمع .

اما الفكر الروماني فقد كان له الدور الواضح في تطور وتشخيص استمرارية التاريخ السياسي للبناء الدولة للمراحل اللاحقة التي ارتكزت على الفلسفة الاقتصادية للبناء الدولة اكثر من الفلسفة السياسية اذا يرى المفكر الروماني شيشرون ان القوانين الوضعية لها دورها البنيوي في تأسيس وبناء الدولة وكذلك القانون الطبيعي الذي اصبح في ما بعد القاعدة الاساسية للفكر الكلاسيكي ومن قبلة الفكر الفيزوقراطي الطبيعي لتطوير المذهب الفردي في دول المنظومة الرأسمالية (Al-Shammari: 2012: 50)..

اما الدولة عند الطبيعيين يعتبرونها من الظواهر الاجتماعية والطبيعية تولدت حسب القانون الطبيعي ،وحكمها يندرج تحت حكم المجتمع العام ، اذا بقت خاضعة لقانون الطبيعي الذي ولد ظهورها ستكون طبيعية وفيها عدالة ، اما اذا كان هناك تناقض بينها وبين المجتمع او بينها وبين الافراد فهذه الحالة غير طبيعية ناتج من اخطاء انسانية متعمدة وفي تلك الحالة تنشأ الدولة الظالمة (Al-Aroui: 2011: 17).

وأشار أبن خلدون في المقدمة ان الدولة والعمران بينهما متلازمة اي بمنزلة الصورة للمادة ، وهو الشكل الحافظ لكليهما ، وان انفكاك أحدهما عن الآخر غير ممكن ، فالدولة دون العمران لا يمكن ان تكون ، والعمران دون دولة مستحيل ، وعلية فاختلال أحدهما يستلزم اختلال الأخر ونقطة البدء عند ابن خلدون أن المجتمع ظاهرة طبيعية والعمران هو التكافل الاقتصادي ، وان العلاقات الاقتصادية هي القاعدة الأساس في بناء المجتمعات وكذلك هي جزأ لا يمكن ان ينفصل عن الكيان اجتماعي ، وان العلاقات السياسية هي نتيجة حتمية

للتدخل في الكيان الاجتماعي جراء العلاقات الاقتصادية، اي تنشأ الدولة نتيجة صراع بين الجماعات المختلفة بسبب مصالح اقتصادية (Mahdi: 2011: 569).

لقد ظهر مذهب وتيار فكرى جديد فى القرن التاسع عشر فى اوربا على يد الاقتصادي والفيلسوف (ماركس) ، واستوحى افكاره ونظريته عبر نقد و إعادة قراءة الفلسفة الألمانية وخاصة مذهب (هيغل الجدلي) ، ومادية (فيورباخ) ليخرج بمذهبه الفلسفي وهو المادية الجدلية (الدياليكتيكية) وربطها بالاقتصاد السياسي الإنجليزي خاصة فكر آدم سميث والنموذج الاقتصادي لديفيد ريكاردو ، وقدم الاقتصاد السياسي الماركسي(Abd Moncef: 2013).

وعلى اساس الفكر الماركسي يرى ان الدولة هي عبارة آله لحماية وصيانة سيادة طبقة على طبقة اخرى ، اذ ان الدولة لم تكن موجودة ولكن هي نتاج التطور التاريخي (Rashid: 2011: 109)، ويرى الاشتراكيون ان الدولة لم تكن موجودة منذ الازل فهناك مجتمعات تدير امرها دون ان يكون لها فكرة عن شيء اسمه الدولة او السلطة والدليل على ذلك كما والقول لماركس ان المجتمعات البدائية كانت تعيش دون اي شكل من اشكال السلطة او التنظيم ، والدولة هي نتاج غير طبيعي للقهر(Lenin: BK: 37) ويرى الاشتراكيون ان ربط مفهوم الدولة بالمجتمعات او الجماعة البشرية كلام غير دقيق وإنهما متماثلين وتشبه بعضهما البعض عبر العصور المارة ، وإنما على العكس من ذلك تماما فقد عاشت المجتمعات البشرية طول ألاف السنين لم يكن هناك دولة (Mandel: B.Kh: 24) ،وبهذا يذهب الاشتراكيون الى ان الدولة نتاج غير طبيعي فالمجتمع لم يكن فيه طبقات حتى نشأت الدولة بسبب تولد طبقات من جراء بعض الوظائف كانت حكرا على مجموعة من الافراد ، مثل محاولة جيش انفصال عن جمهور المواطنين المسلحين ،او مجموعة من القضاة المنفصلون عن المجتمع الذين ينجذبون الى اشباهم او زعماء وراثيون مثل ملوك نبلاء او رؤساء قبائل او مفكرين ،كهنة ،مدرسون ،فلاسفة) (Mandel: B.Kh: 25).

وعلى اساس هذه الافكار السالفة يؤمن الاشتراكيون ان الدولة هو نتاج مصطنع وغير طبيعي ويمكن في نهاية المطاف عندما تتحقق الشيوعية حسب افكارهم التي تلغي الدولة تماما لا يبقى لها اثر ،أي ان نشأت الدولة هي بسبب العلاقات الاقتصادية ويتم الغائها ايضا للأسباب اقتصادية .

وهناك مجموعة من النظريات التي ترجع نشوء الدولة لأسباب غير اقتصادية ويمكن ايجاز هذه النظريات بالنقاط التالية:- (Mansour: 2009: 83-84)

1- **نظرية الحق الالهي (الثيوقراطية):** وترى هذه النظرية ان الدولة وأنظمتها وإحكامها انما هي مخلوقات ألاهية وعلية فان الرب هو الذي يختار الحكام ويمدهم بالقوة والحكمة ،وتعتبر هذه النظرية ان الدولة كيانًا له قدسية والحكام يستمدون قوتهم ونظامهم من رؤية إلهية مقدسة ، فبالتالي لا يجوز توجيه الاسئلة او محاسبة الحاكم إلا من خلال الإله .
2- **نظرية العقد الاجتماعي**: وترى هذه النظرية ان الافراد هم الذين قرر اقامة المجتمع المدار من قبل الدولة وتنسب هذه النظرية الى المفكر الفرنسي (جان جاك روسو).
3- **نظرية القوة**: وترى هذه النظرية ان الدولة جاءت نتيجة القهر والقوة التي فرضت من قبل الافراد فكونت نظام اجتماعي معين تم تطبيقه على الاخرين.

4- **نظرية الاسرة**: وترى هذه النظرية ان اصل نشأت الدولة ونوتها الاولى هي الاسرة ونتيجة التكاثر والتوسع ادت الى تكوين القبيلة التي توزعت على مجموعة من القرى ، وهذه القرى مجتمعة كونت المدينة وبالتالي ادى تجمعها الى ظهور الدولة.

والدولة الحديثة نشأت في اوروبا في القرون الوسطى ،والتي قامت بفرض الضرائب والرسوم والاستكشافات الجغرافية ، واستطاعت ان تقيم نظام بيروقراطي مركزي ، ويرجع تاريخها الى فترة توطيد الحكم والأنظمة الملكية الفرنسية والاسبانية والسويدية ،والمعروف ان قيام الدولة الحديثة بقدرتها على توفير النظام والأمن وحكم القانون وحماية حقوق الملكية سمح بظهور النظام الاقتصادي كما نعرفه اليوم (Fukuyama: 2007:43).

والدولة في مفهومها العام المعاصر هي مساحة من الارض فيها شعب يقيم عليها ،ويتم بسط السيادة عن طريق مجموعة من الاليات والنظم المتمثلة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ،ولابد من توافر مجموعة من العوامل التي من شانها تكون دولة مستقرة مثل الامن الداخلي والخارجي ، وتوفير معيشة للإفراد ،وكذلك وجود مقبولية للسلطة الحاكمة ، وأيضا هنالك مقبولية من قبل المجتمع الدولي واعترافه بشرعية الحكومة فيها.

ومن ما سبق نلاحظ ان هنالك جدول واسع وكبير عن اسباب نشأت الدولة عبر التاريخ منها اقتصادي واجتماعي وسياسي ،وفي كل نظرية لها مبرراتها ومسوغاتها للآليات نشأت الدولة والأثر المباشر في تكوين ونشأت هذا النظام وانضاجة بما يتلاءم مع طبيعة كل نظرية ولكن هنالك مشتركات مهمة هي تتبع العمق التاريخي ومسار نشأت الدولة ترى العامل الاقتصادي هو صاحب الشأن الاهم في اصل تكوين وتشكل الدولة بما يتلاءم مع طبيعة كل مرحلة من مراحل التاريخ .

المبحث الثاني:

4- جدلية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وموائمة دور الدولة:

ان جدلية دور الدولة في القضايا الاقتصادية القديمة الجديدة معا والتي يستمر طرحها دائما في كل زمان ومكان ولكن هذه الفلسفة تطرح من زوايا مختلفة لموائمة متطلبات العصر وهذه الجدلية تؤكد نسبية الطرح والحكام أي ان ما يصح في عصر ليس بالضرورة يصح في عصر اخر هذا من جهة ومن جهة اخرى ان فلسفة معينة لم تصح في زمن معين ربما تكون اكثر نجاحا في زمن اخر ،ولمعرفة العلاقة بين الاقتصاد والدولة نتتبع هذه العلاقة من خلال التوغل في عمق التاريخ عبر الادوار التي لعبتها الدولة في النشاط الاقتصادي.

ونلاحظ ان علاقة الدولة في النشاط الاقتصادي ، محكوم بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية وطبيعة المنظومة القيمية للنظام الحاكم وموائمة مع النظام الاقتصادي المعمول داخل الدولة ، وعليه تكون المبررات والحجج تتلاءم مع هذه العوامل والظروف الحاكمة في أي عصر كان من جمهورية افلاطون الى الدولة المعاصرة في زمن العولمة .

أن العلاقات الاقتصادي والاجتماعية لابد من أن ترتبط بدور تقوم به الدولة لتحقيق أهدافها عبر الايديولوجية المعمول بها لتفعيل دورها الاقتصادي حسب متطلبات النظام الاجتماعي ،والمثير للجدل هو ان دور الدولة مرة يزداد ومرة ينخفض في النشاط الاقتصادي وقبول هذا الدور أو رفضه تضاربت حوله المواقف والإيديولوجيات على طبيعة الدور الذي على الدولة أن تتبناه مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها الدراسة حسب التسلسل الزمن :-

4-1 دولة الحضارات القديمة

من الواضح أن الدولة لها دور في الشأن الاقتصادي في الحضارات القديمة كان شائعاً في جميع الحضارات الشرقية والغربية وسوف نركز على الحضارة اليونانية، فقد كانت السمة المميزة في تلك الحضارات هو أن الملوك والحكام هم التنظيمات السياسية وهم في نفس الوقت يملكون وسائل الإنتاج الرئيسة ولاسيما الأرض والعبيد وهما المصدر المهم في إنتاج القيم المادية .

ولم يفصل الفلاسفة اليونانيين الاقتصاد عن السياسة ولا عن الاخلاق ولم يفرقوا بين الاقتصاد السياسي الخاص وبين الاقتصاد السياسي الخاص ، اذا كانت الفكرة الاساسية الشائعة هي استعباد الشخص لمصلحة الحكومة ،لذلك كانت الدولة تتصرف بهم كيف تشاء ارادة وهواء الحكام ،ولذلك اختلطت المسائل الاجتماعية بالأمور السياسية لدرجة ان للدولة سلطة مراقبة الافراد مراقبة دقيقة لمقاومة الفساد الخلقي الذي يضر بالمصلحة الاجتماعية (Al-Rifai: 1928: 77)

ومن مما سبق فقد كانت هنالك علاقة وثيقة بين السياسة والاقتصاد ، والدولة تتدخل في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،فقد كان الفلاسفة اليونانيين يركزون السلطة كلها بيد الدولة وتم موائمة دور الدولة وفق مصالح الطبقة الحاكمة .

4-2 حمائية الدولة القومية

في القرن الخامس عشر انهار النظام الإقطاعي في أوربا بسبب الرابطة الوثيقة التي تولدت بين سلطة الدولة ومصلحة التجار ومن هنا ظهر الشكل الاول للدولة الحديثة الذي وائمه بين مصلحة التجار والخضوع لها وإثراء الدولة بالموارد الاقتصادية التي تدعم سلطتها في الخارج والداخل ، وهو الاتجاه الطبيعي للدولة القومية ، وتنافس التجار في ما بينهم للسيطرة على اوسع رقعة للمتاجرة وفتح اسواق كبيرة وجديدة على النطاق العالمي مما ساعدة على خلق دولة قوية وتم تعزيزها في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من قبل رأسمال التجاري (such as Perth : 50).

ونرى ان العلاقات الاجتماعية الاقتصادية يتطلب دور جديد للدولة اذ تتطلب مصلحة التجار وجود دولة قوية ومؤثرة تستطيع أن تحطم الكثير من الحواجز التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري وعلية برز دور الدولة في فرض حزمة من الإجراءات الحمائية من خلال فرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة ، واحتكار التجارة الخارجية ، وقامت بحصر النقل البحري بالشركات الوطنية فقط وكان للعلاقة الدولة بالتجار فضلا كبيرا في تحقيق فائض في الميزان التجاري ، فالدعم الذي قدمه التجار للدولة هنا لم يكن بدافع الشعور الوطني وانما متطلبات المرحلة تتطلب ان تكون الدولة قوية وأدت المصلحة الطبقية دوراً محورياً في ذلك.

وبهذا الاجراء تدشن العلاقات الاقتصادية والسياسية الجديدة شكل الدولة الذي تحول من نظام الاقطاع الذي اضعف عمل الدولة والذي يعتمد على الزراعة والاكتفاء الذاتي والمتفكك واختفاء التجارة الى نظام تجاري رأسمالي ترعاه دولة قوية لها علاقات تدخلية في النشاط الاقتصادي ، تبحث عن المستعمرات وتوحيد الاقاليم وفتح الاسواق خدمة للتجار الرأسماليين ،أي ان العلاقات السياسية كانت انعكاسا وخادما للعلاقات الاقتصادية وشكل الجديد للدولة هو نتاج العلاقات الاقتصادية .

4-3 دولة الكلاسيك الحارسة

لقد ظهر دولة الكلاسيكي كرد فعل على دولة التجاريين ، فقد كانت الحمائية وتدخل الدولة شرطا أساسياً وضروري في المرحلة الأولى للثورة الصناعية ، اذ كانت التجارة هي المحرك الاساسي للاقتصاد القومي ورسم شكل الدولة من اجل توفير التراكم الرأسمالي وحرية العمل ورخصه وهو ما عرف بالفكر الاقتصادي بمرحلة التراكم البدائي ، ثم بدأ شكل وظيفة الدولة يتغير عبر انحسار تدخلها في

النشاط الاقتصادي وهو العامل الرئيس المحدد لمدى عقلانية وكفاءة الدولة بعد التطور الصناعي الكبير الذي تحقق من جراء الحمائية المفروضة وخدمة راس المال التجاري الذي توجه للزيادة الانتاج الوطني من اجل زيادة الصادرات وتحقيق الارباح خدمتا للتجار وبالتالي حدثت الثورة الصناعية وهنا تولدت علاقات اجتماعية اقتصادية سياسية جديدة يتطلب شكل جديد للدولة وعلية وجدت الرأسمالية الصناعية في قوة الدولة وفي تدخلها في الحياة الاقتصادية ، عائقاً خطيراً في طريق نموها .

وزاد الانتاج الصناعي بفعل الابتكارات والتقنيات بكميات هائلة ومن اجل حماية نمو الصناعة كان الكلاسيك يؤمنون أنّ هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد من خلال آلية السوق والتي على دولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وان العرض والطلب هما المحرك الاساسي في تطور أداء النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات معيشة عالية دون التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، وعليه فإنّ العلاقات الاقتصادية في زمن الكلاسيك كانت تؤمن بالمصلحة الفردية التي في النهاية هي مصلحة عامة مما تطلب شكل الدولة الجديد الذي يتوجب عليها حراسة وحماية النشاط الفردي (Khalil: 1994: 85).ان فكرة حرية الفرد في نشاط الاقتصادي والسياسي وحريته في ممارسة التجارة الخارجية والداخلية جراء الاستقرار السياسي والاقتصادي والفجوة التكنولوجية الشاسعة بين دول الصناعية الكبرى وباقي المستعمرات التي كان عليها تزويد الدول الصناعية بالمواد الاولية والغذائية بأسعار زهيدة انطلاقا من نظرية الميزة المطلقة في تلك الفترة،هي التي انبثق منها شكل الدولة الجديد وقد ترتب على ذلك انحسار وظيفة الدولة في القيام بمجموعة من الوظائف وكان اهمها القيام بأعمال الأمن، وكذلك القيام بحماية الملكية الخاصة وحقوق الملكية الفردية ، كما ان الوظيفة الاخرى للدولة التي سمح بها الفكر الكلاسيكي القيام بالشغال العامة اما الوظيفة الاخرى التي تقوم الدولة بها هي الدفاع وحماية المجتمع عدوان خارجي وحماية الحدود الدولية.

4-4 منهجية كينز التدخلية

في الربع الاول من القرن المنصرم توقف عمل المنظومة الراسمالية بشكل كبير وواسع بعد حدوث الكساد الكبير هذا من جهة ومن جهة اخرى نشوء نظام اقتصادي جديد وولد معه نظام سياسي اقتصادي اجتماعي حول شكل الدولة وعملها وكذلك انتشار الفقر والبطالة والطبقية وضغط النقابات العمالية والايديلوجيات الاجتماعية الجديدة كل هذه الامور ولدت ضغطا وانتقادا كبيرا للدولة الكلاسيكية وافكارها واصبحت الدولة الراسمالية مجبر للتغير منهجها وعملها بما يتناسب مع العلاقات الجديدة .

وفي عام 1936 قدمه كينز الاقتصادي الانكليزي تفسيراً جديداً لشكل الدولة في ظل الظروف السابقة الذكر وهذه الافكار احدث ثورة كبيرة في العلاقات الاقتصادية السياسية على الرغم من تعارضها بشدة مع النظرية الكلاسيكية، اذ ترى النظرية الجديدة على الدولة ان يكون لها دور تدخلي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وأن النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يحتوي على ميكانيكية طبيعية تحل مشاكل المنظومة الراسمالية بدون تدخل الدولة ، وهذه الاعتبارات الجارية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أملت على شكل الدولة الجديد ضرورة التدخل ، وجعلت النظام الاقتصادي في حاجة إلى حلول جديدة لحل بعض مشكلاته والتي اعادة للدولة تدخلها من خلال السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة وتحريك النمو الاقتصادي (Khalil: 1994 : 90).

وهذا ما ذهب الية كينز عندما اكد على ان الدولة ينبغي ان تتدخل في النشاط الاقتصادي وان يقتصر دورها التدخلي على التوجيه الاستهلاك جزئيا عن طريق النظام الضريبي وجزئيا عن طريق تحديد سعر الفائدة وربما عن طريق وسائل اخرى، وأكد كينز على ضعف تأثير السياسة النقدية على سعر الفائدة وبالتالي كمحدد للاستثمار الامثل ،وعلية لابد من وجود حلول اخرى لتحديد الاستثمار من

خلال تدخل الدولة لضمان تشغيل قريب من التشغيل الكامل ، كما لابد للسلطة العامة التعاون مع المبادرات الفردية ،لكن فيما عدى هذا لا توجد دعوى لنظام اشتراكي للدولة (Keynes: 410)

ولكن الشكل الجديد للدولة يقوم على اسس وثوابت الفلسفة الرأسمالية في صنع سياسات الاستقرار الاقتصادي من اجل حل المشاكل والاختلالات الموجودة وخالف كينز رؤية الاقتصاد الكلاسيكي في حرية التجارة والغاء الحواجز والعقبات المحدد للاستيراد والصادرات ،وكان كينز يرد موائمة شكل الدولة من اجل فرض سياسة الحماية الكمركية حتى تخلق فرص عمل لعمالها وكذلك تستطيع ان تملك المناعة الكافية لمنافسة البضائع الاجنبية والمشاريع الخدمية بما يتناسب مع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عكست شكل الدولة الجديد وكذلك كان على الدولة بشكله الجديد زيادة الانفاق التشغيلي والاستثماري بسبب اعادة اعمار ما خلفتة الحربين الاولى والثانية على اوربا ، وعلية قام كينز بمعارضة المبدأ الكلاسيكي الداعي للتوازن الموازنة ، اما كينز واتباعية فيرون ان سياسة الضرائب والإنفاق يجب ان تحدد من خلال احتياجات الطلب الكلي في الاقتصاد القومي،وبذلك يدشن عصر جديد من مقبولية عجز الموازنة وتكون أداة في سبيل تحقيق الاستقرار وأداة تنظميه، وعلية اكد كينز ان معدل الانفاق الحكومي يكفي لتحقيق التوظيف الكامل ولكن بمعدلات لا تؤدي الى التضخم.

4-5 دولة القطاع العام الاشتراكية

برزت اجواء فكرية جديدة ومتصاعدة من معسكر اخر بلور شكل جديد للدولة عند قيام انصار الفكر الاشتراكي بتقديم النقد اللاذع إلى البرجوازية المسيطرة على المجتمع مستهدفين بذلك الاصلاح والخلاص من السلطة والنفوذ والعمل على اقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي مثالي يحل محل الرأسمالية متمثلاً بالاشتراكية وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا في بداية القرن المنصرم وهو ما عبرت عنه الحركات السياسية والاجتماعية في ذلك الوقت وتجلى هذا الصراع بعد الحرب العالمية الأولى عندما سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي بعد احلال الدولة محل قوى السوق ، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية .

ان العلاقات الاقتصادية الاجتماعية التي سيطرت على الايدلوجيات في النظام الاشتراكي استطاعت ان تسيطر على كافة موارد الاقتصاد الوطني وتحولها الى ملكية العامة ، عن طريق موائمة شكل الدولة الجديد مع تلك العلاقات عبر التخطيط المركزي وتحديد الاهداف الواجب تحقيقها والحاجات الاولى بالرعاية ، وتخصيص تلك الموارد للفروع الانتاجية التي تختارها على نحو مركزي من خلال خطة مركزية الإلزامية تفرض على مختلف الوحدات الاقتصادية ،وما يتطلب ذلك من اصدار قرارات الاستثمار وفي شكل الانتاج وفي الادارة اليومية للمشروع وفي التوزيع وغير ذلك من مسؤوليات الادارة المركزية للاقتصاد القومي لذلك فان جوهر نظام التخطيط هو اقتصاد الاوامر من قبل السلطة المركزية (Beblawi: 1998: 68) .

ومن الجدير بالذكر الفكر الاشتراكي يرى ان شكل الدولة الجديد وعلاقته مع النشاط الاقتصادي لا يستمر الى الابد وإنما يتغير شكل الدولة عندما تكون هناك مرحلة انعدام الطبقات وتتحطم مقاومة الرأسماليين بصورة نهائية ، وتتلاشى طبقة الرأسماليون ، وان الدولة الاشتراكية تمهد للعلاقات اجتماعية واقتصادية ينعدم فيها التباين بين افراد المجتمع ، عند اذ تزول الدولة ويصبح بالمكان الحديث عن الحرية ،وتأخذ الديمقراطية بالاضمحلال بحكم العلاقات الجديدة بين الاقتصاد والدولة ، وان الناس المعتوقين من العبودية الرأسمالية وما لا يحصى من اهوال الاستثمار الرأسمالي وقطاعاته وحماقاته سيعتادون عليها تدريجيا دونما عنف وقهر وخضوع وبدون جهاز معد خصيصا للقسر والمسمى الدولة (Lenin: B.Kh : 37) .

ومما سبق سالفا ان الفكر الاشتراكي يحدد شكل الدولة وفق افكار وأيدلوجيات يؤمنون بها ، في تحول الدولة الرأسمالية الى دولة جديد تقوم على التناقض بين وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج الاجتماعية من اجل اشراك كافة الطبقات المجتمع في الثروات الوطنية عبر دولة قوية عرفت(بديكتاتورية الثورة للبرولتياريا) في طليعتها العمال والفلاحين الذين تعرضوا الى الظلم والتهميش ، وتكوين مرحلة وسيطة وتسمى ديكتاتورية الدولة التي تهدف في النهاية المطاف بلوغ الهدف النهائي المنشود في الغاء شيء اسمة الدولة نهائيا وإلغاء الملكية الفردية حتى يصبح المجتمع كلهم طبقة واحدة وعندها يبلغ المجتمع الشيوعية وهي اقصى درجات الاشتراكية والتخلص من الدولة لكونها نتاجا للقهر والملكية الفردية والتمايز الطبقي .

ويتضح ايضا ان اصحاب الثورة الاشتراكية اغلبهم من الطبقات المعدمة والمهمشة وقد بنوا افكارهم على مثالية وحلم تحقيق العدالة والمساواة وهذا انعكاس للحياة البؤس التي عاشوها،والغريب في الامر عندما سيطروا على الدولة والاقتصاد كانت هناك انحرافات كبيرة وكثيرة عن مسار الايدلوجيات التي الزموا انفسهم بها ولم يستطيع التخلص من فطرة الانانية بداخلهم وفطرة حب التملك وجني الارباح .

4-6 دولة المستعمرات النامية

وفي ظل تلك الاجواء الفكرية المتلاطمة في بحر الاقتصاد العالمي بين قطبي الاقتصاد العالمي قطب يدعو الى رأسمالية الدولة وقطب يدعو الى دولة رأسمالية ، نشط شعور قومي نهضوي لدى المجتمعات المستعمرة بعدما كانت ترزح تحت وطأت التخلف والحرمان وخصوصا الفترة الواقعة مابين الحرب العالمية الثانية حتى انهيار المعسكر الاشتراكي في العقد الاخير من القرن الماضي ، بعد تصنيفها دولا متخلفة او نامية عندما تم تشكيل النظام العالمي الجديد .

وعلى هذا الاساس تمخض عن ذلك عدة اشكال للدولة النامية الذي بنية على مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية والداخلية ومن هذه الاشكال:- (Majid: 2005: 40)

1- **الدولة المحيطية**: وهو شكل الدولة تبعاً لعلاقتها بالعالم الخارجي بوصفها دول تابعة اقتصاديا لمركز المنظومة العالمية .
2- **الدول ما بعد الكولونيالية:** تبعـا لاستقلالها السياسـي من الاستعمـــار.
3- **الدولة الريعية او شبه الريعية** :تبعا لطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.
4- **الدولة الرعوية:** بحسب تدخلها في النشاط الاقتصادي استنادا الى كونها ربة عمل ومعيل في ان واحد .

ان اغلب الدول النامية التي حصلت على استقلالها تبنت نظم سياسية شمولية وعلى هذا الاساس تم بناء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مما دعاها الى انتهاج نظام اقتصادي هجين ومتخبط يميل الى شكل الدولة الاشتراكية في اختيار نمط التنمية الذي استند الى اعتبار الدولة هي محرك النشاط الاقتصادي ، وحتى الدول التي اختارت النمط الرأسمالي كان للدولة دور كبير في الاقتصاد في توفير الخدمات والبنى التحتية وخاصة في عقد خمسينيات ستينات وسبعينات من القرن المنصرم ،تم بناء شكل الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية من اجل تعبئة الموارد الاقتصادية نحو الفعالية الانتاجية ، فكان تركيزها على مشروعات راس المال الاجتماعي والبنى الاساسية والصناعات القائدة والصناعات الاستخراجيه ، التي انشأت عن طريق القطاع العام وكان المبرر الاول من بناء تلك المشاريع العامة غير ربحية هي بسبب متطلبات العلاقات السياسية والاجتماعية في ادارة التنمية الوطنية (Al-Sabhani: 223).

وبسبب عدم وضوح العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بالدولة كان شكل الدولة الجديد يتخبط بين عملها التقليدي في حماية المصلحة العامة وحفظ الامن والنظام والدفاع عن الوطن وتوسع مع الوقت حتى اصبح يتدخل في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن التحديث والتطور الاقتصادي من جهة ومن جهة اخرى تعمل الدولة على ادارة التنمية من خلال قيامها بتنظيم الاقتصاد عبر صياغة إستراتيجيات تنموية للاقتصاد الوطني بعد الغاء وإضعاف دور القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد27 :Amen).

فضلا ان غالبية المشاريع الكبيرة التابعة للقطاع الخاص تم مصادرتها عن طريق التأميم ، فحركات التأميم التي طالت معظم المصالح الاجنبية المنتشرة في هذه الدول فرضت على الدولة انشاء قطاعها الاقتصادي لكي ينهض بمسؤوليات جديدة هذا يأتي اصلا من النظرة الى الدولة في عهد الاستعمار التي كان ينظر اليها كطرف يتولى تنظيم النشاط الاقتصادي فقط او يقوم على تنفيذ التعاقدات بين الافراد وتسهيل عمل نظام السوق وأداء القطاع الخاص الساعي الى الربح وكان ينظر الى الدولة ايضا كأداة للسيطرة جاءت بها قوى الاستعمار للحفاظ على المصالح الاستعمارية تحت غطا من تدابير محلية لتسهيل نقل الفائض الاقتصادي الى اقطار المركز عبر النظام الاقتصادي العالمي (Abu Hat: 1994: 106).

ومما سبق نرى ان شكل الدولة الجديد تم موائمته اعتمادا على حجم تدخلها في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبشكل اساس الى جملة من الاعتبارات وفقا لطبيعة المرحلة القائمة ، ومدى توافر الشروط الملائمة لهيمنة نمط انتاجي محدد ، وحجم المشكلات التي تعاني منها الدولة ، ولقد بينت هذه التجارب ان البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الهجين في مرحلة ما بعد الاستقلال وضعف التبلور الطبقي ، فرض طابعه الخاص على شكل الدولة وعلاقتها بالاقتصاد ، بغض النظر عن التوجهات التنموية لها على الرغم من تمركز الفائض الاقتصادي لدى الدولة وتقيد نشاط القطاع الخاص حتى أصبحت الدولة هي مولدة للطبقات الاجتماعية والاقتصادية عبر نهجها الغير واضح في قنوات انفاقها المختلفة.

المبحث الثالث

5-الاتجاهات الجديدة لعلاقة الدولة بالاقتصاد رؤية معاصرة

بين لنا التاريخ ان الدولة تلعب دورا محوريا هاما في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اي نظاما كان اشتراكيا أم رأسماليا ، وعلى الرغم ان الليبرالية التي دعا لها الكلاسيكية كانت اطارا للثورة الصناعية التي حققت تقدما كبيرا في اقتصاديات الدول الاوربية ،لكن هذا التقدم كان قد تحقق بفضل حمائية الدولة القومية التي انتجت تقدما في قوى الانتاج والدخل والتراكم الاولي ، فضلا عن التغيرات الاجتماعية الكثيرة التي انتجتها تلك الثورة فتم استغلال السكان والعمال بأبشع الصور حتى تحول المجتمع الى طبقات فقيرة وطبقات غنية فزادة الفوارق الاجتماعية والأزمات الاقتصادية ،مما سبب صراعا كبيرا على الاسواق الخارجية بسبب زيادة الانتاج وتراكمه وسد الحاجة المحلية والبحث عن مصادر المواد الاولية فزادت الفوارق بين الشرق والغرب والجنوب والشمال ، مما ادى الى ظهور احتكارات كبرى دفعت باتجاه صراعات دولية ، وكانت اهم نتائجها حربين عالميتين في النصف الاول من القرن المنصرم ، لكن قرأتنا للتاريخ ان الدولة كان لها دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي حتى لم يبقى في الاقتصاديات الدول صاحبة الليبرالية مجالا واحدا لم تلمسه يد الدولة .

ومن الملاحظ ان علاقة الدولة بالاقتصاد تخضع إلى التجديد والتحديث بفعل التطورات التي تحصل في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وإذا كان هنالك نموذجا نظريا يحدد الخطوط الرئيسية لعلاقة الدولة بالاقتصاد ، فالواقع يفرض نموذجا مختلفا من تجربة الى اخرى ومن زمان ومكان الى زمان ومكان اخر بفعل اختلاف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المحلية في كل نموذج .

5-1 الدولة الليبرالية الجديدة

في الربع الاخير من القرن المنصرم بدأ يلوح في الافق صراع فكري كبير بسبب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وارتباطها بالدولة وما هو شكل الدولة الجديد وتعالت الدعوات والصيحات في جميع اطراف المعمورة عندما سادة نظام اقتصادي ذي طبيعة أيديولوجية شبه موحدة واصبح العالم عبارة عن قرية واحدة بفعل الثورة التقنية والمعلوماتية الهائلة وأصبحت نبرة الحرية والليبرالية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد هي العامل الحاسم للشكل الدولة الجديد ، وكانت نتائج التحولات الكبرى لها اثر كبير في عودة النظام العالمي الموحد ، يحكمه نظام السوق والحرية الاقتصادية وتمخض عن ذلك تغير في منظومة الاقتصاد العالمية :-

5.2 تحول الشرق الاشتراكي

لقد اصيبه النظام العالمي بأزمات مالية وسياسية واجتماعية واضطرابات ادت الى تفكك أقطابه والدول المتمحورة حوله ففي الشرق وبسبب سياسات الدولة القسريه والظلم والتهميش للفرد داخل المجتمع ومنعة من التملك وحرية الرأي وحق الاختيار وفشل سياسات الدولة الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي مما ولد روح الانتفاض والبحث عن الحرية وبالتالي ادى ذلك الى انهيار المنظومة الاشتراكية وفرط عقدها وكان الانهيار مدويا الذي ابتدأ مع انهيار جدار برلين إذ تغيرت الاتجاهات الفكرية نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه الامور يتطلب شكل جديد للدولة يختلف عن الدولة الاشتراكية بعد أن استنزفت جهودها الممكنة في إصلاح نظمها الشمولي ، لكن الاقتصاد الاشتراكي لم يصمد في مواجهة امام تيارات العولمة الليبرالية ذات التقنيات التكنولوجية العالية والمتفوقة علية ،كما ان مؤشرات الأداء السلبي للجوانب السياسية القمعية اصبحت لاتنفع في ظل التحرر والديمقراطية وحرية الاختيار في جميع الامور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وعلية لقد انتفضت الشعوب في الدول الاشتراكية بصورة مفاجئة وتحولت نحو الرأسمالية عن طريق إستراتيجية العلاج بالصدمة ، وهذا الاستراتجية كانت من وحي افكار فريد مان وسميت بهذا الاسم لأنها تضمنت تحقيق تحول سريع ومفاجئ يشبه في تاثيرة الصدمة إلى الرأسمالية والحرية الاقتصادية حتى يقطع هذا التحول الطريق أمام القوى المعارضة له ومحاولة العودة إلى النظام الاشتراكي (Anders:1995: 45)

وعلية تم خلق نسق جديد لعلاقة الدولة بالاقتصاد وتغير العلاقات الاجتماعية ، ففي بداية عملية التحول الاقتصادي واجهت الاقتصاديات المتحولة تحدياً يتمثل في استبدال نظمها الشاملة للدخل وضمان الوظائف بهياكل للدعم الاجتماعي تلائم اقتصاد السوق.

5.3 الازمات محور التغير في المنظومة الرأسمالية

اما دولة المنظومة الرأسمالية شهدت في العقود الأخيرة من القرن نفسه عدداً من الأزمات المالية الشديدة والطويلة الأجل وكانت ازمة السبعينات (التضخم الركودي) هي التي انهت وأفشلت دولة الرفاه الكنزية وسياساتها التدخلية بعد ان نشط تيار اخر ظل محافظا على التعاليم الكلاسيكية التي اعادة شكل الدولة الحارسة ولكن شكل الدولة الجديد في المنظومة الرأسمالية هذه المرة تعدى الحدود الوطنية وأصبح يعمل خارج الحدود، وبهذا المفهوم فان الدولة في ظل المنظومة العالمية الجديدة تعمل على نوعين من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Morsi: 1990: 158) :-

أ- سياسات توضع على مستوى الاقتصاد الوطني والهدف منه تصحيح اسلوب عمل نظام السوق من خلال انصراف دور الدولة من النشاط الاقتصادي وخصخصة المشاريع العامة وإعطاء الحرية للنشاط الفردي للعمل وإدارة النشاط الاقتصاد وكذلك منح الافراد حرية العلاقات والسياسية .

ب- وضع سياسات اقتصادية اجتماعية وسياسية على المستوى الدولي عبر الثالوث الرأسمالي مؤسسات التمويل الدولي الامر الذي جعل النظام الرأسمالي يكسب القدرة على التعايش مع التناقضات والتحكم بها .

5.4تبعية الدول النامية

وفي المقابل شهدت الدول النامية اضطرابات على جميع الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد فشل نظريات التنمية المقدمة في الكثير من الدول النامية التي طبقت قدراً من الاشتراكية وجدت نفسها في حالة غير قادرة على مواصلة مشوار التنمية على نمط الاشتراكي بعد فقدانها الملهم الفكري ووقوعها في فخ المديونية ، فكان لزاما عليها ان تتجه نحو القطب الذي يقود التنمية في العالم وهذا يجعلها ترسم شكل جديد للدولة يتم صياغته من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق مؤسسات التمويل الدولي التي فرضت على الدول النامية مجموعة من التغيرات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من اجل موائمة وصفات التنمية مع شكل الدولة الجديد من اجل اللحاق والاندماج بركب العولمة (Hearst، Thompson: 1999: 254).

ومما سلفه ذكره نلاحظ ان شكل الدولة في الربع الاخير من القرن المنصرم بدء يتبلور باتجاه واحد ويقوم على موائمة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بصورة موحدة في جميع دول المنظومة العالمية ولا نغفل الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية في ضبط ومراقبة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها تحقيق الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير في ارجاء المعمورة فضلا عن ما توفرة من ازالة للقيود والعقبات المعرقلة للعولمة التي رسمت شكل الدولة الليبرالية الموحد في كل دول العالم عبر مجموعة من السياسات والوصفات الموحدة ففي الجانب العلاقات السياسية على الدول ان يكون بها نظام ديمقراطي تعددي واحترام حقوق الانسان ، اما في الجانب العلاقات لاقتصادية على الدول ان تتبنى مبدأ الحرية الاقتصادية والتجارية والمعاملات الاقتصادية وفي الجانب الاجتماعي تقوم كل المجتمعات على اساس نسق عالمي من القيم تؤثر على اتجاهات الفرد وسلوكياته بشكل مشابه في كل مكان وكان الغرض من هذه الثقافة الكونية اعادة تشكيل الشخصية الانسانية بما ينسجم مع وضع الدولة الليبرالية الموصوفة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى عن طريق المؤسسات المالية الدولية .

5.5 علاقة الدولة بالاقتصاد رؤية معاصرة

بدء النظام الاقتصادي العالمي اكثر تحررا وانفتاحا في العقد الاول من القرن الحالي عندما اشتدت رياح العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وازداد ضغط المؤسسات الدولية على الدول بضرورة الانسحاب من النشاط الاقتصادي ، وإعطاء حرية

الاختيار و فسح المجال أمام القطاع الخاص ليمارس دورا كبيرا في تحقيق التوازن الاقتصادي ، وخصوصا بعد نشوة الانتصار والتفوق بعد التحول الكبير الذي حصل بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في نهاية القرن المنصرم ، اذ يمكن القول إن علاقة الدولة بالاقتصاد قد تغير تغيراً جوهرياً وبسرعة مذهلة مع بروز تصور واسع الانتشار للعالم الجديد كونه عالماً تفقد فيه الدولة القومية قدراتها على التحكم ، وتتخلى فيه العمليات على المستوى الوطني عن اهميتها ، وعنها يكون التحكم في الانشطة والعمليات عبر الشركات العابرة للقومية ، وفيه تصبح الدولة القومية جزء صغير من النظام عالمي ، فهي لا تستطيع على نحو مستقل ومنفرد أن تؤثر في مستويات النشاط الاقتصادي ، لكن الامور لم تلبث سوى بضع سنين سقطت الاقتصاد العالمي في ازمة الرهن العقاري وتتالت الازمات بعد ذلك وهنا يعني ذلك لا يمكن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي بصورة نهائية إذا لابد من وجود مجالا للتحرك من أجل ضبط الأمور في حال انحرافها عن مسارها الطبيعي .

وهذا ما أثبته كينز في نظريته العامة : استحالة تجنب النظام الرأسمالي الوقوع في الازمات والدورات الاقتصادية وهذا يثبت ايضا استحالة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، وفي زيادة سيطرتها التنظيمية على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة من ناحية أخرى ، هذا على الرغم من ملاحظة ان علاقة الدولة بالنشاط الاقتصادي لا تسير على وتيرة واحدة ، فهو قد يخطو خطوتين إلى الامام في طريق التدخل ، ثم يتراجع خطوة إلى الخلف ويتم موائمة دور الدولة في النشاط الاقتصادي حسب ما تقتضيه الظروف الحاكمة (Ahmed: 2009: 104)

ومن المعروف ان السوق يفشل في كثير من المناسبات وخاصة حين تفشل آلية العرض والطلب في الاستخدام الأمثل للموارد ، فضلا عن ذلك الإخفاق في انتاج السلع والخدمات المرغوب بها ، ويأخذ هذا الإخفاق عدة مناسبات ، اهمها المنافسة الاحتكارية وتكلفة العوامل الخارجية في التلوث البيئي ، وإذا قامت الشركة الى زيادة الأرباح على حساب الرعاية الاجتماعية وحقوق العاملين ، لذا ففي مثل هذه الحالات يجب على الدولة التدخل ، وهذا يعطي مبرراً لتدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم السواق بالشكل الأمثل.

ولابد من الاشارة الى ان هناك اتجاه معاصر للعودة الى الليبرالية التقليدية أو الفكر الليبرالى ، ونرى ذلك واضح في أمريكا المعاصرة، وذلك من خلال تحديد دور ضيق جدا للدولة وحقوق واسعة جدا للأفراد ، وهكذا سوف تستبعد مجموعة من الخيارات السياسية على سبيل المثال ضريبة الدخل أو الرعاية الصحية الشاملة،وبتعبير أخرى، يسعى هذا الاتجاه إلى إلغاء جانب كبير من السياسة من خلال القيود والقوانين الدستورية .

أن هذه استراتيجية لا يعتقد بسيادتها ،سواء من الناحية الفكرية أو السياسية بسبب أن المنظومة القيمية التى يحملها الناس عديدة ومتنوعة وبعض هذه القيم لا تسمح فقط بحماية الحكومة للناس الضعفاء أو من هم فى أوضاع ومستويات فقيرة ،والواقع أن الناس تحمل قيما أساسية متعددة ، تكون متضاربة فى أكثر الأحيان.

واذ أصبح للدولة المعاصرة دور كبيرا ومها في صنع السياسات الاقتصادي والاجتماعية والثقافية وأحيانا كثيرة تتدخل حتى في تحديد المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع تحت عنوان حقوق الانسان حرية التصرف حقوق النساء والمساواة، فضلا وحل المشاكل والاختلالات الموجودة ،وعلى هذا الأساس قامت الدول المعاصرة بإعادة النظر في الأساليب والإدارة والتنظيم لاقتصاداتها وعلاقتها الاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي والدولي ، إذ شكلت آليات من نوعين ، الأول يوضع ليطبق على المستوى الدولي والثاني على الصعيد المحلي والهدف من ذلك تصحيح أسلوب عمل ونظم الدولة الأمر الذي جعلها تكتسب القدرة على التعايش مع التناقضات والتحكم فيها.

ومن الجدير بالذكر ان الدور الذي تلعبه الدولة المعاصرة ، ليست في التحكم المباشر في ميزانيتها من خلال نشاط القطاع العام فقط ، وإنما من خلال التحكم بشكل غير مباشر بأداء منظومة الكاملة للدولة من خلال القوانين التي تصيغها لتوجيه وحماية القطاع الخاص ، بالإضافة إلى ذلك تلعب الدولة دورا أساسيا في ضمان أداء القطاعات المختلفة ليس من خلال حرية العمل على المستوى المحلي فحسب وخصوصا بعد أن شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من القرن الماضي عددا من الأزمات المالية الشديدة والطويلة الأجل.

وعلى هذا الأساس انبثق دور جديد للدولة تحت عنون (المؤسسات الدولية) في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتحقيق الاستقرار على المستوى العالمي وتحسين تدفق المعلومات وتشجيع التنمية الاقتصادية ودعم الإصلاح المؤسسي وتقليص الفقر ، على اعتبار العالم المعاصر اليوم اصبح كتلة واحدة ويجب المحافظة على التوازن الدولي للحد من انتشار الازمات التي تصيب دولة تعصف بالاقتصاد العالمي ككل .

ومن خلال دور هذه المؤسسات التي صاحبت العولمة قلصت بمجملها دور الدولة في الحياة الاقتصادية للعديد من دول العالم النامي والمتقدم بعد الترهل والإفراط الكبير في ذلك الدور بعد دخول الافكار الكنزية التدخلية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حتى الربع الاخير من القرن المنصرم استلزم استنزافاً كبيراً للموارد المادية والمديونية الكبيرة جراء السياسات التنموية على النمط الاشتراكي مما سبب تراجع الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية لها ، وبهدف التخلص من المشاكل الكبيرة التي نتجه عن دور الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية ومن اجل اصلاح اوضاعها الاقتصادية بادرة الدول باتجاه تحرير اقتصاداتها ورفع القيود نسبتا الى النصائح والوصفات التي تقدمها المؤسسات الدولية ، وكان اهمها تراجع كبير لدور الدولة الاقتصادي .

خاتمة :

عند تتبع عمق التاريخ فان نشأة الدولة ودوها مرتبط ارتباط وثيق بالعلاقة الاقتصادية الحاكمة في أي زمان ومكان ، وغالبا ما يكون دور الدولة هو خدمة للنظم الاقتصادية المتبعة في أي دولة ،وكذلك فان الدور الذي تلعبه الدولة المعاصرة ، ليست في التحكم المباشر في ميزانيتها من خلال نشاط القطاع العام فقط ، وإنما من خلال التحكم بشكل غير مباشر بأداء منظومة الكاملة للدولة من خلال القوانين التي تصيغها لتوجيه وحماية القطاع الخاص ، ومن المعروف استحالة تجنب أي النظام الاقتصادية رأسمالي او اشتراكي او مختلط الوقوع في الازمات والدورات الاقتصادية وهذا ينعكس بشكل مباشر على استحالة عدم تدخل الدولة او ايجاد دور لها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وان المفهوم المعاصر للتدخل الدولة من اجل زيادة سيطرتها التنظيمية على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة .

ومن خلال ذلك ان دور الدولة يترنح بين التدخل او عدم التدخل او الموجة وذلك تبعا للازمات الاقتصادية التي تعصف باي دولة او منظومة خدمتا للاقتصاد أي ان دور الدولة يحكمه النظم الاقتصادية فالدولة كانت حارسة عندما تفوق النظام الرأسمالي وتوحل الى متدخلة عندما اصبح هناك مد اشتراكي قوي وتحل الى موجة عندما تلاشت التجارب الاشتراكية فلا دور ثابت للدولة ما دام هناك تحولات اقتصادية وأزمات متلاحقة .

1- Before slave Fattah Imam, ethics and politics study in philosophy verdict ,the Council the above Culture, Egypt, 2002.

2- John Kenneth Calbrath, History of Economic Thought , previous source, p. 50.

3- Sami Khalil, Macroeconomic Theory , Al-Ahram Distribution Agency, 1994, Part One, p. 85.

4- Hazem Al-Bilawi, The Role of the State in the Economy , Dar Al-Shorouk, Cairo, 1998 .

5- John Maynard Keynes, The General Theory of Employment , op. cit., p. 410.

6- Mi Hussein slave mediastinum, theory Marxism and genesis Country, dialogue Al-Motamdun - Issue : 4048 – 2013.

7- Hilal Idris Majeed, The economic role of the state in light of globalization , an unpublished doctoral thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, 2005.

8- Dr. Abdul-Jabbar Al-Sabhani, Al-Wajeez in Economic Thought , previous source.

9- Samir Amin, The Political Economy of Development , previous source, pp. 27-28.

10- slave Generous complete Abu Give and slave on Kazem Maamouri the shift from sector general to private sector and growth capitalism in the world the third magazine the sciences Economic and administrative. university Basra . 1994. p. 106.

11-d . heart Morsi , capitalism renew itself , the Council the National for culture And the arts etiquette , Kuwait 1990 _ _ Issue 127.

12-Abd al-Samad Saadoun al-Shammari, Modern Political Theory, An Introduction to the Basic Theories of the Emergence of the State, 1st edition, Dar Hamed, Jordan, 2012.

13-Paul Hirst - Graham Thompson, The issue of the globalization of the international economy and the possibilities of control, translated by Ibrahim Fathi, The Supreme Council for Culture, Arts and Literature, The World of Knowledge, Kuwait, 1999, p. 254.

14-Ismet Bakr Ahmed, come in Country to achieve efficiency Economic in Shade Economy Islamic and economics positivist study Comparative Journal Tikrit for science administrative The Economic / Vol - 5 / Issue 14, 2009.

15-Asland Anders , How Russia became a market Economy , Washington, DC: Brookings Institution , 1995.

16-slave God Aroui ,Concept state , center cultural Arab , Morocco . ed Ninth , 2011.

17-Magda Thankful Mahdi , state and society Al-Madani , magazine college Arts , university Baghdad , Issue 96, 2011.

18-And a club Rashid , Alia to intervene Country in activity The economist through its policies Finance . magazine Research economics , university Mohammed Khadir . Algeria , no IX 2011.

19-Vladimir Lenin. State and Revolution , Marxist Classics, edited and translated by Ayman Abdel-Moati, Egypt, B.K‹.

20- Ernst Mandel, Introduction to Scientific Socialism , translation and publication of the revolutionary left, Egypt, B.K.

21- Ahmed Ibrahim Mansour, Theory of the State and Economic Efficiency, Ibn Khaldun's Thesis as a Model , Tanmiat Al-Rafidain Journal, Vol. (31), No. (93) 2009, pp. 83-84.

22- Francis Fukuyama , building State : system Global and form verdict And management in century atheistic Twenty , trans answered Imam . Obeikan Publishing , Kingdom Arabic Saudi Arabia . ed The first , 2007،